المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

The Role of Unions in Influencing the Legislative Policy in Jordan

Kawther M. K. Sweileh[1,*].

[1] Master of Administrative Law - Public Law Department - Yarmouk University, Hashemite Kingdom of Jordan.

Received: 20 Jun. 2024, Revised: 11 Jul.2024, Accepted: 30 Jul.2024.
Published online: 1 July 2024.

Abstract: The study addressed on of the important issues in the constitutional law, that is determining the role of unions in influencing the legislative policy in Jordan. This issue is important for unions members, unions leaders and the state bodies, including the legislative authority. This issue is also important for average citizens since the unions play a vital role in influencing the general legislations applied to all society members. As such, the researcher worked on identifying the nature of the position held by unions before and after the government ratify the Jordanian legislations while presenting real examples from the Jordanian history where the role of unions in influencing legislations was prominent in the various legal aspects. No one can deny the significant role of unions as one of the civil society members having an influence on the state's policies, especially the legislative ones. This may result in that leaders in the unions may face obstacles imposed by the government or other factors the current study attempted to clarify by shedding light on the most important factors impeding the effective participation in the legislative policy. As it is the case for other government bodies, these unions do not practice their role easily and they have endorsers and opponents, and this has urged the researcher to address the consequences for the union role adopted by the unions to assess the unions work experience in this respect. This has led to several results and recommendations, notably that the government is the main obstacle in the face of unions in the legislative reform process which makes this role restricted by the vocational frame of these unions. This is due to governments' concerns related to chaos and the negative impact on government authorities. The most important recommendations were that unions and government should communicate more effectively and this also applies to government and legislative authority. The parliament legal committee should take the suggestions provided by the unions regarding the suggested amendments on the bills with more consideration so as to achieve the common interest of all stakeholders, especially when acknowledging that direct communication between executive and legislative authorities is the key for successful legislative authority.

Keywords: Unions, Legislative Authority, Union Work.

*Corresponding author e-mail: kawther.sweileh@gmail.com

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing

دور النقابات المهنية في التأثير على السياسة التشريعية في الأردن

كوثر محمد خير صويلح.

ماجستير في القانون الإداري - قسم القانون العام - جامعة اليرموك - المملكة الأردنية الهاشمية.

الملخص: تناولت هذه الدراسة موضوعاً هاماً من مواضيع القانون الدستوري، ألا وهو دور النقابات المهنية في التأثير على صنع السياسة التشريعية في الأردن؛ إذ تظهر أهميته لأعضاء النقابات المهنية والقائمين عليها وكذلك لسلطات الدولة ككل بما فيها على وجه التحديد السلطة التشريعية، بالإضافة إلى المواطنين بشكل عام لما تمثله النقابة من دور تأثيري اتجاه التشريعات التي تُطبق على كافة أفراد المجتمع، وعليه لقد قامت الباحثة بتوضيح طبيعة الموقف الذي تتبناه هذه النقابات قبل وبعد إقرار الحكومة للتشريعات الأردنية، مع تعزيز ذلك بذكر نماذج واقعية حصلت في دولة الأردن جسدّت الدور الذي تبذله تلك النقابات وتأثيرها على عملية صنع التشريعات بمختلف مجالاتها القانونية، فلا أحد ينكر أهمية الدور الذي تلعبه النقابات المهنية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني اتجاه السياسات الخاصة بالدولة وتحديداً السياسة التشريعية المتبعة فيها، قد يترتب عليه مواجهة القائمين على العمل النقابي في الدولة الكثير من المعوقات سواء من قِبل الحكومة أو بسبب عوامل أخرى تمَّ توضيحها من خلال الدراسة الحالية والتي تحد من عملها وفاعليتها اتجاه المشاركة في السياسة التشريعية، إلا أنَّ تلك النقابات مثلها مثل أي جهة في الدولة لا تُمارس دورها بسهولة وقد تتعرض لتأييد من البعض ومعارضة من قِبل البعض الآخر مما دفع الباحثة إلى طرح الآثار المترتبة على الدور النقابي الذي تقوم به النقابات المهنية لتقييم تجربة العمل النقابي في هذا الشأن، وصولاً إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهم تلك النتائج أنَّ الحكومة تشكل عائقاً أمام النقابات المهنية في عملية الإصلاح التشريعي مما يجعل الدور النقابي الذي تقوم به النقابات المهنية مقيد بالإطار المهني للنقابات فقط، وذلك ناتج عن التخوف الحكومي من إثارة الفوضى والتأثير على السلطات الحكومية والإطاحة بها، أما أهم التوصيات فلقد تمثلت باقتراح الباحثة لتعزيز فكرة الحوار والتواصل بين النقابات والحكومة والسلطة التشريعية وكذلك اللجنة القانونية النيابية مع جدية أخذ اللجنة باقتراحات النقابات المهنية بشأن التعديلات المقترحة على مشاريع القوانين، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح العامة المشتركة، لأنَّ التواصل المباشر مع السلطة التنفيذية والتشريعية يساهم في تحقيق نتائج أفضل بشأن السياسة التشريعية في الدولة.

الكلمات المفتاحية: النقابات المهنية، السياسة التشريعية، العمل النقابي.

المقدمة:

تعد النقابات المهنية من مؤسسات المجتمع المدني التي لا غنى عنها في التأثير على تشكيل السياسة التشريعية في الدولة، إذ يعد العمل النقابي من أساسيات الديمقراطية؛ لأنَّ النقابات المهنية تمثل فئات المجتمع المختلفة، مما يعني أننا نسمح للأفراد بطريقة غير مباشرة في المشاركة في قرار الحكومة بإقرار التشريعات، وهذه المشاركة تؤدي بطبيعة الحال إلى المزيد من الاستقرار في المجتمع، فالقرارات التي تكون صادرة بإرادة الشعب تكون مُتقبلَة من قِبل أفراد المجتمع نوعاً ما.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على النطاق الواسع للعمل النقابي وتوضيح عدم اقتصاره على الجانب المؤسسي والمهني فقط، وإنما تعدى ذلك العمل إلى التفاعل السياسي والتنموي والتشريعي داخل الدولة وهذا الأخير هو محط تركيز الدراسة الحالية بتوضيح الموقف النقابي لمرحلتي ما قبل الإقرا وما بعد الإقرار، بما يعزز دور النقابات المهنية في فاعلية تأثيرها على ازدهار ورقي المجتمع الأردني والتعبير عن مطالب وحقوق أفراد الشعب، بل وتمثيلهم ونقل آرائهم اتجاه السياسة التشريعية المتبعة من قِبل الحكومة الأردنية.

وعلى الجانب الآخر تطرقت الباحثة إلى جزئية مهمة ألا وهي محاولة بيان آثار هذا الدور النقابي في العملية المتبعة لإقرار التشريعات في الأردن، ومحاولة تقييم ذلك العمل النقابي بعد عرض نماذج نقابية قامت باتخاذها بعض النقابات المهنية اتجاه الحكومة الأردنية للاعتراض على بعض التشريعات التي كانت مثاراً للجدل قبل أو بعد إقرارها.

أهمية الدراسة

تشكل مسألة إعداد التشريعات وإقرارها مسألة جوهرية حساسة جداً في مسيرة الدولة؛ لما تشكله من اتصال مباشر باحترام حقوق وحريات الأفراد أو سلبها أو حتى الممارسات التعسفية من قِبل الحكومات اتجاهها، فكان لا بدَّ من وجود جهة مستقلة قادرة على التحدث باسم الشعب مع وجود سلطات قانونية لها تخولها بذلك، وهذه الجهة هي النقابات المهنية على اختلاف مجالاتها باعتبارها قوة لها دور فعال في الدولة، ومساهمتها في الضغط على الحكومات لإقرار قوانين عادلة، كونها تعد من مؤسسات المجتمع المدني التي تؤثر على العديد من القرارات المتخذة داخل الدولة بما فيها القرارات المتعلقة بإقرار التشريعات، وعليه تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين وهما:

أولاً: الأهمية العملية؛ إذ تساهم هذه الدراسة في استفادة الجهات التشريعية في الدولة والنقابات المهنية في الوصول إلى تحقيق مرحلة التوازن ما بين حق السلطة التشريعية في إقرار التشريعات في الدولة، وبين تفعيل حق النقابات في ممارسة كافة سُبل المشاركة الفعالة في القرارات التي تمس الشعب بأكمله باعتبارها من المؤسسات الرائدة في المجتمع المدني.

ثانياً: الأهمية العلمية؛ حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي يمكن الاستفادة منها من قِبل الباحثين في مجال النقابات المهنية

والدور الذي يقع على عاتقها بصفتها إحدى المؤسسات المؤثرة في الحياة السياسية في الدولة، وكذلك باعتبارها من أبرز جهات الضغط على القرارات الحكومية التي تمس المواطنين بما فيها القرارات المتخذة فيما يخص إقرار التشريعات الصادرة في الأردن.

إشكالية الدراسة

لكل نقابة قانون خاص بها وكذلك أعمال موكلة إليها وفقاً للمجال النقابي الذي يتبع لها، إلا أنَّ تلك النقابات لها دور بارز في عملية الإصلاح السياسي ومشاركة الحكومة في مناقشة القرارات التي تصدر عنها وتمس فئات المجتمع كافةً، مما يشكل حاجة فعلية للتعمق في بحث نقاط قوة وضعف النقابات المهنية في المشاركة في الإصلاح السياسي وتحديداً السياسة التشريعية، وإمكانية تطبيق الحكومة الأردنية لهذا التدخل النقابي اتجاه عملية إقرار التشريعات في الأردن.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وعليه تدور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى اعتراف الحكومة الأردنية بالدور الذي تقوم به النقابات المهنية في المساهمة في عملية صنع السياسة التشريعية داخل الدولة؟

أسئلة الدراسة

تناولت الدراسة العديد من التساؤلات والتي تفرعت عن الإشكالية الرئيسية للدراسة، وتالياً ذكرها على النحو الآتي:

أولاً: ما الدور الذي تقوم به النقابات المهنية قبل وبعد مرحلة إقرار التشريعات؟

ثانياً: ما هي معوقات أو محددات الدور النقابي في صنع السياسة التشريعية في الأردن؟

ثالثاً: هل هنالك نماذج عملية لنقابات مهنية كان لها الأثر في صنع السياسة التشريعية في الأردن؟

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج، حيث يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولاً: المنهج الوصفي: وذلك من خلال عرض دور النقابات المهنية والمواقف التي تبنتها النقابات اتجاه السياسة التشريعية في الأردن قبل وبعد إقرار التشريعات مع عرض المعوقات التي تقف أمامها أثناء قيامها بهذا الدور.

ثانياً: المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل الباحثة وتفسيرها للدور النقابي اتجاه دور النقابات المهنية في التأثير على صنع السياسة التشريعية في الأردن مع محاولة الوقوف على أبرز الآثار المتعلقة بهذا الدور النقابي من خلال تقييم ذلك الدور النقابي بالاعتماد على نماذج لأدوار فعلية قامت بها النقابات المهنية فيما يخص التشريعات في الأردن.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتحري عن المراجع لهذه الدراسة، وجدت الباحثة أنَّ الدراسات المتواجدة بشأن النقابات المهنية تحدثت بالعموم عن الدور الذي تقوم به اتجاه الإصلاح السياسي ككل ولم تركز على دور النقابات المهنية بالتأثير أو المساهمة في صنع السياسة التشريعية في الدولة، وأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع النقابات المهنية ما يلي:

- أسيل بسام عبد الفتاح الكفاوين، دور مشاركة النقابات المهنية في تحسين عملية رسم السياسات العامة في الأردن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة مؤتة، ٢٠٢٢: تناولت الدراسة توضيح لمدى تحقيق النقابات المهنية لدورها في المساهمة في السياسات العامة في الأردن بالاعتماد على المنهج الإحصائي؛ إذ تمثلت عينة الدراسة بنقابة المحامين والأطباء والمهندسين، في حين أنَّ الدراسة الحالية تميزت عن السابقة بأنها تناولت الدور النقابي في التأثير على السياسة التشريعية في الدولة على وجه التحديد، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بذكر نماذج متعددة لنقابات عديدة حول مواقفهم اتجاه التشريعات التي أقرتها الدولة أو سعت لإقرارها.
- أحمد عمر محمد المعايطة، دور جماعات الضغط في الاحتجاجات الشعبية في الأردن (٢٠٢٠-٢٠١٠):النقابات المهنية أنموذجاً، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة مؤتة، ٢٠٢٠: وضحت الدراسة الدور الفعلي للنقابات المهنية في مسألة الاحتجاجات الشعبية ولكن كانت تلك الاحتجاجات متمثلة بمعارضة الشعب على أمور مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو حتى تشريعية، وقامت النقابة بدعم تلك الاحتجاجات بصفتها إحدى جماعات الضغط المتعارف عليها في الدولة الأردنية وحددت الدراسة نطاق البحث من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٠، في حين أنَّ الدراسة الحالية ركزت على الدور النقابي في تحقيق هدف معين وهو التأثير في عملية إقرار التشريعات في الأردن على وجه التحديد بتأييد أو رفض مشاريع القوانين التي تسعى الدولة لإقرارها، لكنَّ هذه الدراسة لم تُحدد بفترة زمنية معينة، وإنما ذكرت نماذج على الدور النقابي عبر سنوات مختلفة بما يخدم الغاية البحثية دون التقيد بنطاق زمني محدد.
- علي محمود بني عامر، دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة اليرموك، ٢٠١٤: تناولت الدراسة نماذج لمواقف اتخذتها النقابات المهنية الأردنية لتعزيز دورها في التأثير على أصحاب القرارات في الدولة للسير نحو عملية الإصلاح السياسي في الأردن، بالإضافة إلى توعية الشعب بأهمية المشاركة بالحياة السياسية للإرتقاء بالدولة وذلك من خلال التعبير المهذب والمشاركة السلمية في أي قضية سياسية تخص الدولة، وعليه تمثل التركيز الأساسي للدراسة السابقة على شرح وتفصيل الدور التوعوي للنقابات المهنية اتجاه الشعب وما تقوم به هذ ذاتها بمواجهة فعلية مع مسؤولي الدولة، بينما ركزت الدراسة الحالية على توضيح قدرة النقابات المهنية الأردنية بالتأثير على القرارات المتخذة بشأن إصدار التشريعات في الدولة من خلال بعض الوقفات الاحتجاجية ضد قوانين معينة بالمشاركة مع بقية أفراد الشعب، أو حتى قيامها بالتوعية التشريعية وتفصيل أثر أي تشريع سيتم إقراره على المواطنين ككل وهو ما لم يتم التركيز عليه في بقية الدراسات السابقة.

خطة الدراسة

لقد قامت الباحثة بتقسيم خطة الدراسة إلى مبحثين، حيث تمَّ تفصيلها على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار العام لدور النقابات المهنية في صنع السياسة التشريعية

المطلب الأول: موقف النقابات المهنية قبل وبعد إقرار التشريعات

المطلب الثاني: نماذج على الدور النقابي في صنع السياسة التشريعية

المبحث الثاني: مدى مساهمة النقابات المهنية في صنع السياسة التشريعية

المطلب الأول: محددات الدور النقابي في صنع السياسة التشريعية

المطلب الثاني: تقييم الدور النقابي في صنع السياسة التشريعية

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تمهيد

أولاً: نشأة النقابات المهنية

بدأ نشوء النقابات المهنية في الأردن في الخمسينات وذلك بعد صدور الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، حيث تمَّ السماح لأصحاب المهن أن يقوموا بتشكيل نقابات خاصة بهم، إذ نصت المادة ١٦)) من الدستور الأردني على ما يلي: "....٢. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور. ٣. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها" .[١]

يُستنتج من القراءة المعمقة للنص الدستوري السابق أنَّ المشرع الأردني كفل حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية للأردنيين وربط هذا الأمر بشرط هام جداً ألا وهو ضرورة أن تكون الغاية من ذلك التأليف مشروعة وبوسائل سلمية وليست بهدف الفوضى أو التخريب أو إلحاق أي ضرر بالنظام العام أو المساس بأحكام الدستور، وهذا التنظيم يأتي توضيحه بقانون تنظيمي يفصل طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب والنقابات المهنية وهذه النقطة مهمة للغاية؛ إذ يُفهم منها أنَّ وظيفة هذا القانون هي تنظيمية فقط بمعنى أنه لا يجوز ولا يُسمح بأن يتضمن القانون أي مساس بهذا الحق بشكل أساسي أو تقييد استخدام ذلك الحق أو ربطه بإرادة أو سلطة الدولة، فكل ما يأتي به القانون المنظم لتأليفها هو تنظيمي بحت.

بعد عام ١٩٥٠ سُجِّلت أول نقابة في الأردن وهي نقابة المحامين الأردنيين، ثم بعد ذلك تمَّ تأسيس نقابة الأطباء، تلاها نقابة الصيادلة، ثم المهندسين ثم الصحفيين ثم المهندسين الزراعيين ثم الأطباء البيطريين ثم الجيولوجيين ثم الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات ونقابة المقاولين، ولقد كان السبب في إنشاء هذه النقابات المهنية غياب الحريات العامة وتعطيل العمل بالدستور في بداية الخمسينات.[٢]

وفي دراسات حول النقابات المهنية في الأردن لاحظ الباحثون أنَّ هنالك العديد من العوامل التي ساهمت بنشأة النقابات المهنية، ومن أهم هذه العوامل:[٣]

١. ضرورة التأطير القانوني لممارسة بعض المهن مثل مهنة المحاماة، الطب، الصيدلة، وإيقاع العقوبات على كل من يخالف شروط ممارسة هذه المهن.
٢. اعتبار المهنيين في تلك الفترة أنهم فئة اجتماعية نخبوية وذلك بسبب تحصيلهم العلمي، بالإضافة إلى ندرة المهنيين آنذاك.
٣. استفادة أصحاب هذه المهن من التجارب النقابية في البلدان التي درسوا بها مثل مصر وسوريا ولبنان، مما شجعهم عند عودتهم إلى تكوين هذه النقابات المهنية.
٤. أدى تعطيل الحياة الحزبية في فترة الخمسينيات إلى دعم النقابات المهنية وتعزيز دورها في المجتمع لتسد النقص الحاصل في غياب دور الأحزاب السياسية في التأثير على الحكومات.
٥. تمتع معظم القادة النقابيون بامتلاك خلفية سياسية جيدة حيث كان معظمهم قادة معروفين لأحزاب سياسية، مما ساهم في دعم فكرة تأسيس النقابات المهنية ومساهمتها في المشاركة السياسة العامة للدولة.

ثانياً: مفهوم النقابات المهنية

تُعرَّف النقابات المهنية بأنها: "جمعية تشكل لأغراض المفاوضة الجماعية أو المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية والالتجاء إلى العمل السياسي في حالات معينة ".[٤]

ويعرفها البعض الآخر بأنها: "منظمات عامة تتمتع بالشخصية المعنوية وبعض سلطات القانون العام، وتتكون من جميع أبناء المهنة الذين ينضمون إليها في الأغلب وتستهدف تنظيم إدارة المرافق المهنية، وتمثيل أبناء المهنة لدى السلطات العامة وتُدار بوساطة أبناء المهنة أنفسهم عن طريق مجالس يختارون أعضاءها من بينهم." [٥]

ويمكن تصنيف النقابات المهنية بأنها من جماعات الضغط أو جماعات المصالح التي تتمتع بصفة تنظيمية، وجماعات الضغط هي عبارة عن جماعات تهدف إلى التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال ممارسة عمليات الإقناع والضغط والمفاوضات.[٦]

تعليقاً على الفقرة السابقة تنوه الباحثة أنَّ مسألة وصف النقابات المهنية بأنها من جماعات الضغط التي تتمتع بصفة تنظيمية يعود لوجود جماعات ضغط أخرى في الأردن مثل العشائر، والتي تعتبر من أكبر جماعات الضغط القوية التي ما زالت إلى الآن مؤثرة ومُعترف بها لدى الدولة الأردنية وتؤثر بالعديد من القرارات التي تصدر عن الدولة، لكنَّ هذه العشائر لا تمتلك صفة تنظيمية بحته، بمعنى أنها لا تخضع لقانون مستقل ينظمها مثل القانون التنظيمي للنقابات المهنية.

علاوةً على ما سبق تنوه الباحثة أنَّ النقابات المهنية بالإضافة إلى الأدوار التي تقوم بها في مجالات أخرى للتأثير على السياسات المتبعة داخل الدولة، فإنها أيضاً تقوم بدور مؤثر على الهيئات التشريعية تحديداً، عند محاولة تلك الهيئات وضع قوانين جديدة في الدولة ترتبط بصلة وثيقة بحقوق الأفراد وحرياتهم،

---

[١] المادة (١٦) من الدستور الأدني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته لسنة ٢٠٢٢، المنشور على الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء www.pm.gov.jo.
[٢] علي محمود بني عامر، دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة اليرموك، ٢٠١٤، ص٣١.
[٣] عايدة مسلّم حماد النوايشة، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم في جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص٤٠.
[٤] علي بني عامر، مرجع سابق، ص٣١
[٥] عمر محمد الإبراهيم الخطايبة، دور النقابات المهنية في تعزيز الديمقراطية في الأردن، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الدراسات القانونية في جامعة عمان العربية، ٢٠١٠، ص٦.
[٦] أحمد عمر محمد المعايطة، دور جماعات الضغط في الاحتجاجات الشعبية في الأردن (٢٠١٠-٢٠٢٠): النقابات المهنية أنموذجاً، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة مؤتة، ٢٠٢٠، ص١.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وحتى أنها تمس الأعضاء المسجلين ضمن النقابات بصفتهم محامين أو مهندسين أو أطباء أو غير ذلك، فتتدخل النقابات المهنية بوسائل عديدة للتعبير عن رأيها ورأي الشعب باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل فئات المجتمع المختلفة.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أهداف النقابات المهنية أو وظائفها التي تقدمها للمجتمع الأردني، ويمكن اعتبارها وظائف مساهمة في ازدهار المجتمع وتطوره، إذ تهدف إلى العديد من الأمور مثل: أولاً: تقوم النقابات المهنية برعاية مصالح الأعضاء المنتمين لها من خلال تطوير الأداء لمنتسبيها وتقديم الخدمات لهم، ثانياً: تساهم النقابات المهنية في القضايا العامة، وتعبر عن موقفها السياسي في العديد من القضايا الوطنية والعربية ويمكن اعتبارها قوة ضغط سياسية، ثالثاً: تركز النقابات المهنية على محاولة اتخاذ مواقف تعكس مدى اهتمامها بالحريات العامة وحقوق الإنسان. [٧]

المبحث الأول

الإطار العام لدور النقابات المهنية في صنع السياسة التشريعية

بدأ الأردن تحولاً ديمقراطياً ويوصف هذا التحول بأنه مرحلة انتقالية؛ حيث انتقل من الحكم على أساس السلطة الى الدستورية الديمقراطية ويعني أن نظام الحكم تحول من سلطوي الى نظام سياسي قائم على أساس الحكم عن طريق ممثلين تم انتخابهم بالوسائل الديمقراطية، وكان أحد أبرز مظاهر هذا التحول هو ظهور النقابات والتي تلعب دوراً مهماً في صنع السياسة التشريعية والتأثير عليها، حيث كان لها دور واضح في خلق الوعي السياسي لدى الأفراد ودورها في التعبير عن المصالح، والدفاع عن الحريات العامة وذلك عن طريق الندوات والمحاضرات التي تعقدها، والتظاهرات والإضرابات ذات الطابع السياسي.

وفي هذا المبحث سيتم الحديث بشيء من التفصيل عن الإطار العام للدور الذي قامت به النقابات المهنية في سبيل التاثير على صنع السياسة التشريعية، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال التطرق الى الحديث عن موقف النقابات المهنية قبل وبعد إقرار التشريعات في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سيتم الحديث فيه عن نماذج على الدور النقابي في صنع السياسة التشريعية.

المطلب الأول

موقف النقابات المهنية قبل وبعد إقرار التشريعات

تلعب النقابات دوراً سياسياً مهماً كما ذكرنا سابقاً والمقصود بالدور السياسي: "مجموعة المواقف والنشاطات ذات العلاقة بالجانب السياسي، حيث يدخل ضمن هذا التعريف كل نشاط أو موقف أو سلوك أو إجراء ذي مدلول سياسي تقوم به النقابات المهنية ممثلة بكل هيئاتها التنظيمية والقيادية العامة، ويخرج عن نطاقه كل ما هو غير سياسي". [٨]

لكننا في هذا المطلب سنركز على الحديث عمّا تقوم به النقابات فيما يخص السياسة التشريعية تحديداً، وذلك بتقسيم هذا المطلب إلى قسمين؛ قبل وبعد إقرار التشريعات، وذلك من خلال تناول الدور الذي تلعبه النقابات في زيادة الوعي السياسي والتعبير عن المطالبة السلمية بالحقوق والحريات ودورها في الدفاع عن الحريات العامة، بالإضافة إلى المظاهرات التي تدعو لها النقابات والاستجابة الشعبية من عدمها، والإضرابات السلمية التي تركز على ضمان عدم اختراق التشريعات أو مساسها لحقوق الافراد أو تعسف سلطات الدولة اتجاههم، ونتناول هذا الموقف النقابي التشريعي على مرحلتين:

أولاً: موقف النقابات المهنية قبل إقرار التشريعات

يُقصد بموقف النقابات المهنية قبل إقرار التشريعات؛ الدور الذي تقوم به النقابات المهنية عندما يكون التشريع عبارة عن مشروع قانون أي _ قبل إقرار التشريعات بشكل رسمي_ فتقوم النقابات المهنية بدراسة شاملة لمشروع القانون الذي يتم نشره على العلن، وتناقش أبرز النقاط وأهمها التي ربما طالها قصور تشريعي أو تعدي على حق أو حرية معينة للأفراد أو كان فيه مخالفة للدستور الأردني، بحيث تجمع تلك الأفكار وتعرضها ببيان على الحكومة من خلال مؤتمر صحفي أو تقديم مذكرات خطية أو شفهية للحكومة لتوضيح الموقف النقابي اتجاه مشاريع القوانين والسلبيات التي ستطال المجتمع ككل في الوصول إلى مرحلة إقرار تلك التشريعات.

تقوم النقابات بدور مهم في الدفاع عن الحريات العامة ويعد ذلك أحد مظاهر مشاركة النقابات المهنية الأردنية في التأثير على السياسة التشريعية، ويعد موضوع الدفاع عن الحريات العامة من أكثر مظاهر الدور النقابي التشريعي حساسية كونه يولد توتراً في علاقة النقابات بالحكومة، وهذا الدور يعد أكثر ارتباطا بنقابتي المحامين والصحفيين بشكل خاص، ومع ذلك فإن لنقابتي الأطباء والمهندسين أيضاً دور في الدفاع عن الحريات العامة لا يمكن إنكاره، فعندما تتخذ النقابات مواقفاً معينة اتجاه المطالبة بحرية معينة أو حق معين أو التأكيد على منع التعسف بحقوق الأفراد فهذا الأمر يجعل السلطة التشريعية في الدولة أكثر حذراً اتجاه التشريعات المنوي إقرارها وتأخذ بعين الاعتبار مراعاة حقوق الأفراد وحرياتهم.

ويرتبط دور النقابات في الدفاع عن الحريات العامة بالقضايا التي تطالب من خلالها الحكومة بضرورة إعطاء أو منح المزيد من الحريات مثل حرية التعبير، أو حق المواطن في إبداء رأيه، إضافةً الى مطالبتها بالديمقراطية، والوقوف إلى جانب بعض المؤسسات الأخرى التي كانت تتقدم بمطالب للحكومة. [٩]

أيضاً عند الحديث عن دور النقابات في التعبير عن المصالح بشكل عام يرى البعض وبشكل واضح ما تقوم به النقابات في سبيل خلق الوعي السياسي لدى الأفراد، والتعبير عن مصالحهم من خلال عقد وتنظيم المحاضرات والندوات، وقد ارتبطت نوعية الندوات والمحاضرات الى حد كبير بطبيعة المهنة لكل نقابة باستثناء نقابة المهندسين، إذ أنها نظمت العديد من الندوات السياسية الى جانب ندوات ذات طبيعة مهنية، أما نقابة المحامين فقد ارتبطت مباشرة بالطبيعة القانونية لها. [١٠]

تعليقاً على الرأي السابق ترى الباحثة أنه لا يمكن الحديث بالمطلق على أنَّ نقابة معينة التزمت بمهنيتها وكانت تتدخل في القرارات التي تمس نقابتها أو التي تصب في مجال اختصاصها مثل أنَّ نقابة المحامين تتدخل في القرارات المتعلقة بالتشريعات فقط كونها تصب ضمن نطاق اختصاصها، وأنَّ نقابة المهندسين

---

[٧] عريب الرنتاوي، النقابات ومؤسسات المجتمع المدني،الطبعة الأولى، مركز القدس للدراسات الاسلامية، عمان،٢٠٠٣، ص١٦٠.

[٨] رشا عبدالله سالم الحنيطي، مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، ٢٠٠٩، ص١١.

[٩] رشا عبدالله سالم الحنيطي، مرجع سابق، ص١١٨

[١٠] عمر خريوش حمايل، النقابات المهنية الأردنية:خصائصها المؤسسية ودورها السياسي، دار السندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص١١٣.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

توسعت في نطاق تدخلها وكانت تمارس تدخلات أخرى وتخرج عن نطاق العمل المهني، هذا الأمر غير دقيق، فالتدخل النقابي في القرارات التشريعية من قِبل كافة النقابات على سبيل المثال لا يتعارض مع مسألة مهنيتها، حتى وإن كانت نقابة المحامين هي الأكثر معرفة والأصوب تدخلاً في التشريعات التي تصدر عن الدولة بحكم الاختصاص، إلا أنَّ ذلك لا يتعارض بأن تتدخل نقابة الصحفيين على سبيل المثال بقوانين تمس نقابتها مثل قانون الجرائم الإلكترونية الذي هدد بشكل صريح حرية الصحافة، فهذه المسألة لا تتعارض مع مهنية أي نقابة وهي مجرد تعبير عن رأي النقابة والذي يصب في مصلحة المجتمع كونها من جماعات الضغط التي تساهم في التعبير عن أعضاء النقابة والمشاركة جنباً إلى جنباً مع الدولة الأردنية لحماية حقوق وحريات الأفراد التي تتضمنها التشريعات المختلفة الصادرة عن الدولة.

إضافة لذلك لقد قام رئيس الوزراء الأردني في عام ٢٠٠٨ بسحب مشروع قانوني النقابات المهنية والجمعيات الخيرية من مجلس الأمة، وحرصت الحكومة حينها على إجراء حوارات معمقة مع مؤسسات المجتمع المدني كافة بما فيهم النقابات المهنية، ويُذكر أنَّ النقابات المهنية كافةً كانت قد نظمت احتجاجات ومظاهرات سلمية لرفض مشروعي القانون السابقين، مما خلق أداة ضغط على الحكومة حينها دفعها لسحبهما وخلق لغة حوار مع النقابات المهنية للتواصل المباشر ومحاولة الاشتراك في السياسة التشريعية في الدولة جنباً إلى جنب. [١١]

ثانياً: موقف النقابات المهنية بعد إقرار التشريعات

ونعني بموقف النقابات المهنية بعد إقرار التشريعات، أي أنَّ التشريع قد دخل حيز التنفيذ وتمَّ نشره في الجريدة الرسمية، فالاختلاف هنا هو بنوع المطالبة النقابية قبل إقرار التشريع تمثلت بالمطالبة بسحب مشروع القانون أو تعديل جزء من مواد مشروع القانون، أما في مرحلة بعد الإقرار تتمثل المطالبة بإلغاء القانون، أو المطالبة بتعديله أو المطالبة برفض تعديل قانون معين، أما وسائل المطالبة متشابهة قبل وبعد الإقرار إذ تتمثل إما بممارسة وقفات احتجاجية أو تقديم بيان معين أو مذكرة للحكومة أو عقد مؤتمر صحفي لتوضيح الموقف النقابي أو بالتواصل المباشر من خلال لقاء يُعقد مع الحكومة.

أما عن اتصال النقابات بالحكومة والمؤسسات الأخرى فنجد أن هذا متعلق وبشكل مباشر بمدى قدرة النقابات على إيصال مطالبها للنظام السياسي والدفاع عن القضايا والحريات العامة وتعبيرها عن مواقفها تجاه الأحداث وما يطرأ من مستجدات على الساحة السياسية الأردنية، ويقصد بالاتصال هي المقابلة الشخصية المباشرة مع المسؤولين في الحكومة، أو إرسال مذكرات مكتوبة، أو وجود هيئات تعمل على التنسيق والاتصال مع الحكومة بهدف التأثير عليها وعلى سياستها، ونجد أن نقابة المحامين قد تميزت في هذا المجال.

فلقد ساهمت النقابات المهنية في عملية التأثير في صنع السياسة التشريعية بعد إقرار التشريعات وأبرز دور كان لنقابة المحامين كونها قد يتم دعوتها في بعض الأحيان إلى اجتماعات اللجنة القانونية النيابية في مجلس النواب، إذ رفضت نقابة المحامين إجراء التعديلات على قانون التنفيذ من خلال عقد مؤتمر صحفي في مقر النقابة للحديث عن موقف النقابة من التعديلات المنوي تطبيقها على القانون السابق، حيث صرّحت نقابة المحامين بأنها قد تضطر إلى وقف مشاركتها بالاجتماعات التي تعقدها اللجنة القانونية النيابية في مجلس النواب إذا استمرت اللجنة بعدم الأخذ بمقترحات النقابة، وأنَّ النقابة لا تقبل بأن يكون وجودها صورياً حيث أنَّ اللجنة القانونية النيابية لم تتخذ بملاحظات النقابة في أي من المذكرات الخطية والشفوية التي تمَّ تقديمها بشأن التعديلات القانونية، وقال نقيب المحامين أنَّ قانون التنفيذ يعد انتهاكاً دستورياً لتمييز القانون بين الدائن والمدين مع العلم أنَّ الدستور الأردني نصَّ على أنَّ الأردنيين أمام القانون سواء. [١٢]

المطلب الثاني

نماذج على الدور النقابي في صنع السياسة التشريعية

يُقال أنه يجب على النقابات ألّا تشغل نفسها بالسياسة؛ وذلك لأنه عليها الاهتمام بمصالح أعضائها قبل الاهتمام بالمصالح القومية، إلاّ أنَّ اهتمام النقابات بالقضايا السياسية يعني أنها مهتمة بمصلحة المنتسبين إليها، ومهتمة بالاطمئنان على مستقبلهم، خاصةً إذا كان ذلك الاهتمام متعلق بالسياسة التشريعية على وجه التحديد.

والجدير بالذكر أنَّ النقابات نشطت سياسياً في فترة منع الأحزاب من ممارسة نشاطاتها السياسية؛ فأخذت النقابات المهنية تلعب دوراً أكبر ومساحة واسعة للمشاركة في نشر الوعي الديمقراطي؛ فأصبحت النقابات المنبر المتحدث باسم الطبقة الدنيا والمتوسطة على الرغم من أنَّ أعضائها من فئة المتعلمين.

وعلى فترات متعاقبة أخذت النقابات تحمل على عاتقها ايصال صوت الشعب والتحرك السلمي وقيادة الشارع ونجد أنَّ النقابات قامت بتحريك الشارع من أجل قانون الضريبة المعدل الذي تحدثنا عنه في المطلب السابق؛ فلم تتمكن الحكومة وقتها من ردع النقابات أو ثنيها عن الإضراب، حيث كان السبب الرئيس من الاحتجاج الذي تلاه الإضراب أنَّ قانون الضريبة المعدل يوسع نطاق الفئات التي تشملها ضريبة الدخل بمقدار الضعف، وشمل الإضراب محافظات المملكة كاملةً والذي جاء بعد رفض النقابات مناقشة القانون مع رئيس الوزراء، حيث سلمت النقابات مذكرة تطالب فيها بسحب القانون إلّا أنَّ رئيس الوزراء آنذاك رفض سحب قانون الضريبة متذرعاً أنَّ القانون يُعتبر أحد أهم الحلول التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه الأردن، خاصة مشكلة عجز الموازنة.

ومثَّل هذا الإضراب رسائل سياسية كان أهمها إيعاز الحكومة بضرورة سحب القانون، وأظهرت النقابات قوتها وصلابتها ومدي ترابطها في طرح الهم الشعبي إضافة الى أن في الإضراب تنبيه على أنَّ الشعب الأردني قادر على الرفض والاحتجاج، ويشكل أيضاً رسالة للحكومات أنها لم تعد قادرة على التشدد في قراراتها التي تمس الشعب الأردني.

سُميَ الإضراب "بإضراب الأردن" حيث جاء استجابة لدعوة ٣٣ نقابة مهنية وعمالية وجمعية توقف منتسبوها عن العمل مدة خمس ساعات رفضاً لمشروع قانون ضريبة الدخل، ومنذ ساعات الفجر الأولى علقت المحال التجارية يافطات تؤكد المشاركة بالإضراب، وتوقف عشرات الآلاف من الموظفين والمهنيين عن العمل في قطاعات مختلفة شملت التعليم والصحة والخدمات والمصانع والوزارات، كما شارك أصحاب محال تجارية وشركات خاصة عديدة." [١٣]

---

[١١] موقع كونا، الحكومة قررت سحب مشروعي قانون النقابات المهنية والجمعيات الخيرية، تاريخ النشر: ٢٠٠٨/١/٨، المنشور على موقع: www.kuna.net.kw، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٢] محمد الكيالي، التعديلات المقترحة على قانون التنفيذ تنتهك الدستور، تاريخ النشر:٢٠٢١/١١/٦، المنشور على موقع: www.alghad.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٣] محمد النجار، إضراب الأردن رسائل داخلية غاضبة لمن يهمه الأمر، تاريخ النشر:٢٠١٨/١٢/٧، مقال منشور على موقع: www.aljazeera.net،

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تمثلت المشاركة النقابية في ذلك الاحتجاج أو الإضراب بمشاركة العديد من النقابات مثل نقابة المحامين أو الصحفيين أو الأطباء أو الصيادلة أو غيرهم من النقابيين كاحتجاج على تعديلات قانون ضريبة الدخل الذي كان ينص على زيادة الاقتطاعات الضريبية على الدخل، والتي على أثرها تمَّ استقالة رئيس الوزراء وتشكيل حكومة جديد. [١٤]

من الأدوار الأخرى التي قامت بها النقابات المهنية هو اعتراض مجلس نقابة الصحفيين على مشروع قانون الجرائم الإلكترونية الذي أُحيل إى مجلس النواب ورفض المجلس أي مس بحرية الإعلام وكل ما من شأنه الإسهام في الحد من الحريات الصحفية والعامة، ودعا المجلس اللجنة القانونية النيابية إلى مراجعة مشروع القانون بصورة مفصلة وجذرية وإعادة ضبط وصياغة المصطلحات الفضفاضة الواردة في مشروع القانون. [١٥]

وعلى الرغم من اعتراضات نقابة الصحفيين على مشروع قانون الجرائم الإلكترونية إلا أنه تمَّ صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على مشروع قانون الجرائم الإلكترونية لعام ٢٠٢٣ والذي دخل حيز النفاذ بعد مرور ثلاثين يوماً من نشره في الجريدة الرسمية، ولم تنجح النقابات المهنية هذه المرة بسحب مشروع القانون كما حدث في عام ٢٠١٨ عندما قررت الحكومة الأردنية الموافقة على مشروع قانون معدّل لقانون الجرائم الإلكترونية والإرسال به إلى مجلس النواب للسير بإجراءات إقرار، لكن الحكومة آنذاك اضطرت إلى سحبه بعدما آثار انتقاداً واسعاً في البلاد لما يحتويه من عقوبات مغلظة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. [١٦]

ومن النماذج الأخرى على فاعلية النقابات في صنع السياسة وتأثيرها على هذه العملية رفض النقابات لاتفاقية الغاز، حيث نظمت النقابات المهنية اعتصاماً رفضاً لبدء الأعمال لمد خط الغاز الصهيوني، حيث شارك بالاعتصام رئيس مجلس النقباء نقيب الأطباء ونقيب المهندسين الأردنيين، ونائب نقيب المقاولين.

"فيما قال المحامي فتحي ضراغمة بأن هذه الاتفاقية لا تتوافق مع القانون وحتى لو كانت متوافقة فإننا نرفضها ونطالب بإسقاطها سياسيا لا قانونياً،.وأكد بأن هذه معاهدة وليست اتفاقية بين شركتين ولم تعرض على مجلس النواب، وطالب برفع دعوى قضائية تطعن بقانونية الاتفاقية مؤكداً أن أي حكومة تتعامل وتتعاون مع العدو فاقدة للشرعية الشعبية، وأن الحكومة تعمل على إذلال الشعب لارغامه القبول بالاتفاقية، ولكن هو من سيعمل على إسقاط هذه الاتفاقية ." [١٧]

إضافة لما سبق قام مجموعة من الأطباء بالاحتجاج أمام مقر نقابتهم للاعتراض على تعديلات نظام الخدمة المدنية التي دخلت حيز التنفيذ، معتبرين أنَّ تلك التعديلات ستؤدي إلى خلل في الأمان الوظيفي للأطباء العاملين في المستشفيات الحكومية، كان من ضمن تلك التعديلات حظر العمل على الموظف خارج أوقات الدوام الرسمي، وإلغاء مبدأ الإجازة المفتوحة بدون راتب ومنح الموظفين خارج المملكة مدة تزيد على سنتين لتسوية أوضاعهم إما بالاستقالة أو العودة للعمل في وظيفتهم السابقة. [١٨]

المبحث الثاني

مدى مساهمة النقابات المهنية في صنع السياسة التشريعية

كان للنقابات المهنية دور فعال،خصوصاً فيما يتعلق بعملية الإصلاح وصنع السياسة التشريعية في الأردن، وعملية الإصلاح تحديداً تعتمد على إصلاح القوانين والتشريعات الناظمة وهذا الإصلاح يعتمد على تدخل النقابات المهنية في صنع السياسة التشريعية،بحيث شكلت قوة ضغط على الحكومة في العديد من القرارات المتخذة من قبلها سواء من الناحية التشريعية أو غير ذلك. [١٩]

لكن ما مدى حرية مساهمة النقابات المهنية في صنع هذه السياسة التشريعية في الأردن تحديداً؟ للإجابة على هذا التساؤل، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول خُصصَ للحديث عن محددات الدور النقابي في صنع السياسة التشريعية، أما المطلب الثاني سيتم الحديث فيه عن أثر الدور النقابي في صنع السياسة التشريعية.

المطلب الأول

محددات الدور النقابي في التأثير على صنع السياسة التشريعية

على الرغم من الدور النقابي المعترف به للنقابات المهنية، إلّا أنَّ النقابات المهنية تواجه العديد من الصعوبات أو التحديات في عملية الإصلاح التشريعي بشكل خاص، ونتناول في هذا المطلب أبرز التحديات التي تواجه النقابات المهنية في التأثير على السياسة التشريعية، على النحو التالي:

أولاً: الحكومة كأداة ضاغطة على النقابات المهنية

اتُهمت النقابات المهنية بالانشغال بالعمل السياسي والتدخل في المطالبة بالإصلاحات التشريعية، وكانت مطالبة الحكومة لها بالإنشغال بتحسين أوضاع منتسبيها مدخلاً لابتعاد النقابات عن العمل السياسي على اعتبار أن ذلك أضرَّ بأدوارها المنصوص عليها في قوانينها، وباتت معظم النقابات وخاصة الصحية منها تواجه خطر انتزاع صلاحياتها لصالح جهات أخرى، من خلال الأنظمة ومشاريع القوانين التي تسلبها صلاحياتها والتي مثلت أساس وجودها وجوهر

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٤] محمود الشرعان، غليان بالأردن بعد إقرار ضريبة الدخل هل تعود الاحتجاجات؟، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١١/٢٨، المنشور على موقع: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٥] مقال بلا مؤلف، عضو في مجلس نقابة الصحفيين: الحكومة تريد قانون الجرائم الإلكترونية لحماية نفسها من النقد، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٧/١٧، المنشور على موقع: www.almamlakatv.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٦] مقال بلا مؤلف، ملك الأردن يصادق على قانون الجرائم الإلكترونية، تاريخ النشر ٢٠٢٣/٨/١٢، المنشور على موقع: www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٧] مقال بلا مؤلف، النقابات المهنية تجدد رفضها لاتفاقية الغاز باعتصامات في اربد، ٢٠١٨/١٢/٩، www.sawaleif.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٨] حبيب أبو محفوظ،الحكومة تعدها خطوة إصلاحية تعديلات بنظام الموارد البشرية تقلق الأردنيين، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٧/٨، منشور على موقع : www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٩] رشا سالم الحنيطي،مرجع سابق،ص٣٦.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تشريعاتها فيما يتعلق بتنظيم مهنها وعضوية منتسبيها والمطالبة بحقوقهم، وهو ما عبر عنه نقباء النقابات الصحية، ووفقا لنقيب الصيادلة "د.زيد الكيلاني" أنه في الوقت الذي تريد فيه النقابات العمل من أجل مهنها ومنتسبيها، فوجئت بأن هناك من يسعى لانتزاع صلاحياتها الرئيسية المتعلقة بمنتسبيها ومؤسساتهم الصحية والتي طالما كانت تمارسها بالتعاون مع وزارة الصحة، وإذا كانت شكوى النقابات الصحية من القوانين والأنظمة التي تسلبها صلاحياتها، فان نقابة الأطباء تجد صعوبة في إقرار تعديل واحد على قانونها ينص على منح الأطباء المؤهلين وحملة شهادات الاختصاص لقب مساعد اختصاصي لحل اشكالية قانونية ومهنية، فان نقابة المهندسين تعاني من إقرار تعديلات على نظام التقاعد من شأنها تعزيز وضع صندوقها. [٢٠]

تستنتج الباحثة مما سبق أنَّ الحكومة نفسها تقف عائقاً أمام دور النقابات المهنية من خلال الإصرار على إقرار تشريعاتها و وإهمال التعديلات والمطالبات التي تقترحها لتحسين أوضاع منتسبيها والحفاظ على مكتسباتها، وكل ذلك بالتأكيد يؤثر على دور النقابات المهنية في صنع السياسة التشريعية، سواء تلك التشريعات التي تمس كافة المواطنين أو تلك التشريعات التي تتعلق بمنتسبي النقابة.

ثانياً: قادة النقابات المهنية وتحقيق مصالح شخصية

بالإضافة للضغط الذي تتعرض له النقابات المهنية من قِبل الحكومة، فإنَّ هنالك عائق آخر يقف بينها وبين الإصلاح التشريعي الحقيقي من خلال تدخل النقابات في التأثير على صنع سياسة التشريعية دون الإضرار بحقوق الأفراد وحرياتهم، وهذا العائق يتمثل في لعب قيادات النقابات أدوار سياسية تستخدم مواقفها النقابية لخدمة أغراض واتجاهات سياسية تمثلها والبحث عن قوانين تخدم مصالحهم الشخصية دون البحث عن تعديلات للقوانين أو الضغط على الحكومة لوضع تشريعات تهدف لحماية مصالح وحقوق الأفراد، وهذا يعني عدم جدية المطالب التي تسعى إليها النقابات عند وقوفها الوقفات الاحتجاجية لتعديل القوانين، مما يعكس انطباع سيء عنهم لدى المجتمع في بعض الأحيان، وهذا يتولد عنه بالضرورة عدم ثقة الأعضاء المنتسبين للنقابات المهنية بقادة النقابات بشكل خاص، والمواطنين بشكل عام. [٢١]

ثالثاً: خدمة الأحزاب السياسية عبر النقابات المهنية

لا شك أن معظم النقابات المهنية تدخل فيها تكوينات حزبية، مما يعني أنَّ أعضاء بعض النقابات تعود عضويتهم لأحزاب معينة، وهذا يدفع أعضاء النقابات المهنية إلى استخدام دورهم النقابي من خلال النقابات المهنية لتحقيق أهداف وبرامج حزبية، مما يؤثر بطريقة أو بأخرى على تحكم الأحزاب بشكل رئيسي بأفكار واتجاهات الأعضاء لتحقيق أهداف سياسية بحته، وهذا ينعكس على أنَّ هذه الأحزاب تتجه اتجاهات معارضة للحكومة، وهذا يلغي جدية المطالب التي تسعى إليها النقابات المهنية، بمعنى أنَّ المعارضة أحياناً تكون لهدف المعارضة فقط، دون نية حقيقية لحماية حقوق الأفراد من خلال التدخل في صنع السياسة التشريعية. [٢٢]

المطلب الثاني

تقييم دور النقابات المهنية في صنع السياسة التشريعية

وهنا لا بدَّ من تقسيم هذا المطلب إلى قسمين، لتناول الأثر الإيجابي لدور النقابات المهنية في عملية صنع السياسة التشريعية، وكذلك الأثر السلبي للتدخل النقابي في إقرار التشريعات في الدولة الأردنية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأثر الإيجابي للتدخل النقابي في صنع السياسة التشريعية

ذهب البعض إلى تأييد فكرة تدخل النقابات المهنية في أمور خارج المسائل المهنية البحته لأعضاء النقابة، فيرى أصحاب هذا الرأي إلى ضررة مشاركة النقابات المهنية في العمل السياسي والتشريعي وأنَّ النقابات المهنية لا تستطيع أخذ حقوق منتسبيها دون أن تكون على اتصال دائم بكافة القضايا المجتمعية والسياسية بما فيها التشريعات التي تسعى الدولة لإقرارها، ظناً منهم أنَّ النقابات المهنية دورها يجب ألّا يقتصر على تحقيق مصالح نقابية فقط للأعضاء وإنما يجب أن تكون مهتمة بكافة الجوانب الأخرى في الدولة بما فيها الجانب التشريعي لتحقيق مصلحة الدولة والعمل على المساهمة في تطوير المجتمع وازدهاره نحو الأفضل. [٢٣]

ويمكن تعزيز الرأي السابق من خلال الأثر الإيجابي الذي حققته النقابات المهنية في المساهمة في التأثير بصنع السياسة التشريعية من خلال العمل كحلقة وصل بين المواطنين وأعضاء النقابات المهنية والحكومة الأردنية فيما يخص التشريعات التي تسعى السلطة التشريعية في الدولة لإقرارها، وتوضيح أثر تلك التشريعات على الأفراد، مما يبرز دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، بالإضافة إلى حرصها على مصلحة الدولة العامة من خلال التواصل المباشر مع الحكومة لتلافي الاصطدامات مع الشعب في حال إقرار تشريعات تمس بالمواطنين. [٢٤]

إضافة لذلك نجحت النقابات المهنية في زيادة اهتمام المواطنين الأردنيين بالحياة البرلمانية وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، مما ساهم في زيادة الوعي الثقافي والديمقراطي لدى المواطن الأدرني ، أيضاً لقد نجحت النقابات المهنية في الوقوف أمام السلطة التشريعية كجهة رقابية على أعمال السلطة التشريعية مما أدى إلى اعتراف الجهات التشريعية في الدولة بوجود النقابات المهنية وبعملها الرقابي من خلال السماح بمشاركتهم في القرارات التشريعية وإعطاء ملاحظاتهم وتخوفاتهم من إقرار تشريع معين. [٢٥]

ثانياً: الأثر السلبي للتدخل النقابي في صنع السياسة التشريعية

---

[٢٠] إيهاب مجاهد، النقابات المهنية تقع في فخ دعوات مهنتها، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١٢/١٠، www.adoustour.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/١.

[٢١] رشا سالم الحنيطي،مرجع سابق،ص٦٠.

[٢٢] مقال بلا مؤلف، أسباب ضعف العمل النقابي، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١٢/١٠، www.magress.com، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/١.

[٢٣] عبد الرحمن شحاته محمد، ٢٠٢٢، آليات العمل النقابي من المنظور التشريعي والسياسي المعاصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية تصدر عن جامعة قناة السويس، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص٣٤٤.

[٢٤] سارة ابراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص٢٧.

[٢٥] عمر محمد الإبراهيم الخطايبة، مجع سابق، ص٤٢.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ذهب البعض الآخر إلى معارضة مشاركة النقابات المهنية في أمور تخرج عن نطاقها المهني، بل أقروا بوجوب حظر اشتغال النقابات المهنية بكافة الأعمال التي تخرج عن اختصاصها المهني الفعلي، وأنها يجب أن تنأى بنفسها عن أي عمل يعيق تحقيق أهدافها الأساسية، وأنَّ مسألة تدخلها في الأمور الأخرى في الدولة بما فيها السياسة التشريعية ستؤدي إلى انقسامها وانتشار الفوضى بين أعضائها. [٢٦]

مما يعزز الرأي السابق أنَّ هنالك آثاراً سلبية قد تنتج عن تدخل النقابات المهنية في العمل التشريعي في الدولة مما يؤدي إلى انتشار الفساد، فممكن أن تساهم مكانة النقابات المهنية عند بعض القيادات في الدولة مثل السلطة التشريعية قد يمنحهم فرصة التأثير المباشر في صنع القرارات مما يمكنهم من المشاركة في إصدار قرارات تصب في تحقيق مصالحهم الشخصية وربما المساهمة في تمرير قوانين في صالح شخصيات كبيرة في الدولة. [٢٧]

أيضاً فيما يخص الآثار السلبية لتدخل لنقابات المهنية في عملية صنع السياسة التشريعية يرى البعض أنَّ النقابات المهنية ركزت في العمل السياسي والتدخل في السياسة التشريعية في الدولة، وأهملت الجانب المهني مما أدى إلى قيام خلافات بين أعضائها وتذمر المنتسبين للنقابات المهنية من عدم اهتمام المجالس النقابية بتوفير الحقوق الأساسية للأعضاء، مما جعل النقابات المهنية متهمة بتغليب الطابع السياسي على المهني بذريعة مراقبة السلطة التشريعية في الدولة ولكنها تسعى إلى الوصول إلى علاقات أخرى سياسية مع مسؤولي الدولة وتهمل الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله. [٢٨]

تعليقاً على ما سبق ترى الباحثة أنه لا يمكن تقييم تجربة النقابات بهذه السهولة، ولا يمكن إيجاز الطريق الطويل للنقابات المهنية في مجال الاهتمام في السياسة التشريعية في الدولة بالاعتماد على آراء معينة أو النظر من زاوية معينة بناءً على مواقف نقابية ساهمت فيها ظروف معينة أدت إلى نجاح الدور النقابي في بعض الأحيان وفشله في أحيان أخرى، لكن ما أود التنويه له هنا أنَّ مشاركة النقابات المهنية في صنع السياسة التشريعية في الأردن لا يمس بالسلطة التشريعية واحترامها ولا يعد اعتداءً على دورها، على العكس من ذلك فالنقابات المهنية تعد من المؤسسات الرائدة التي قد تساهم في ترك آثار إيجابية عديدة إذا ما أُعطيت الثقة اللازمة من قِبل السلطة التشريعية، وإذا تركت المصالح الشخصية جانباً وركزت على المصلحة العامة، مع ضرورة التأكيد على عدم إهمالها لوظيفتها الأساسية المهنية من خلال متابعة احتياجات منتسبي الأعضاء والتواصل المباشر معهم وحل مشاكلهم، فمن غير المنطقي التدخل بسياسات دولة بأكملها بحجة المصلحة العامة في الوقت الذي يتم به إهمال حقوق منتسبي النقابات المهنية، فعندما يتم إصلاح الشأن الداخلي للنقابات المهنية هذا الأمر سيمكنها بأن تكون أقوى للدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال التأثير على السياسات التشريعية في الدولة.

الخاتمة

لقد قامت النقابات المهنية بدور فعال فيما يتعلق بالتأثير على صنع السياسة التشريعية، بغض النظر عن موقف الحكومة الأردنية من هذا التدخل الحاصل من قِبل النقابات المهنية، والذي تنظر إليه الحكومة في بعض الأحيان بأنه دور خارج عن وظيفة النقابات، حيث ترى الحكومة بأنَّ وظيفة النقابة تتعلق بالجانب المهني من حيث تحسين أداء منتسبي النقابات الوظيفي والعمل على تحسين أوضاعهم وتحصيل حقوقهم.

أولاً: النتائج

١. تقوم النقابات المهنية بوظائف مهنية من خلال تحسين أوضاع منتسبيها وثقافية من خلال زيادة الوعي لدى منتسبيها بحقوقهم وحرياتهم الإضافة إلى دورها في صنع السياسة التشريعية من خلال التأثير على السلطة التشريعة بشأن إصدار التشريعات في الدولة إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي قد تعيق عملها.

٢. تشكل الحكومة عائقاً في طريق النقابات المهنية في عملية الإصلاح التشريعي مما يجعل الدور النقابي الذي تقوم به النقابات المهنية محدود ومقيد بالإطار المهني الذي تكونت من أجله النقابات، وذلك ناتج عن التخوف الحكومي من إثارة الفوضى والتأثير على السلطات الحكومية والإطاحة بها.

٣. تعد النقابات من مؤسسات المجتمع المدني وهي أداة ضغط قوية على الحكومة الأردنية، وهي تشبه بدورها هذا الأحزاب السياسية في الأردن.

ثانياً: التوصيات

١. توصي الباحثة بقيام السلطة التشريعية في الدولة بإعطاء مساحة أكبر للنقابات المهنية، فلا يوجد ما يمنع بأن تقوم بدور إصلاح سياسي وتشريعي في الدولة خاصة عند ضمان عدم اختلاط المصالح الشخصية في الأمر، ويتم التأكد من ذلك بجماعية المطالبات الصادرة عن أعضاء النقابة وليس مطالبات فردية أو خاضعة لتأثير حزبي.

٢. تقترح الباحثة تعزيز فكرة الحوار والتواصل بين النقابات والحكومة والسلطة التشريعية وكذلك اللجنة القانونية النيابية مع جدية أخذ اللجنة باقتراحات نقابة المحامين وباقي النقابات المهنية بشأن التعديلات المقترحة على مشاريع القوانين، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح العامة المشتركة، لأنَّ التواصل المباشر مع السلطة التنفيذية والتشريعية يساهم في تحقيق نتائج أفضل بشأن السياسة التشريعية في الدولة.

٣. توصي الباحثة بتجنب قادة النقابات المهنية لاستخدام النقابة كطريق عبور لتحقيق مصالح الأحزاب السياسية والمصالح الشخصية؛ لأنَّ هذا الأمر يعود بالسوء على أعضاء النقابة ككل وتشويه سمعة النقابات المهنية أمام المجتمع ككل، وضعف ثقة منتسبي النقابات والمواطنين بالنقابات المهنية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

[١] عريب الرنتاوي، النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، الطبعة الأولى، مركز القدس للدراسات الاسلامية، عمان، ٢٠٠٣.

[٢] عمر خريوش حمايل، النقابات المهنية الأردنية-خصائصها المؤسسية ودورها السياسي، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

---

[٢٦] عبد الرحمن شحاته محمد، مرجع سابق، ص٣٣٥.

[٢٧] عزة بوعيسى، ٢٠٢١، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجاً، مجلة دفاتر السياسة والقانون تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة قاصدي مرباح، المجلد (١٣)، العدد (٢).

[٢٨] عادل يعقوب الشمايلة، هل يحق للنقابات ممارسة السياسة، لا يوجد تاريخ نشر، منشور على موقع: www.ammonnews.net، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/١.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ثانياً: الرسائل الجامعية

[٣] أحمد عمر محمد المعايطة، دور جماعات الضغط في الاحتجاجات الشعبية في الأردن ٢٠١٠-٢٠٢٠: النقابات المهنية أنموذجاً، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة مؤتة، ٢٠٢٠.

[٤] رشا عبدالله سالم الحنيطي، مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، ٢٠٠٩.

[٥] سارة إبراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، ٢٠١٢.

[٦] -عايدة النوايشة، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم في جامعة الشرق الأوسط،٢٠١١.

[٧] علي محمود بني عامر، دور النقابات المهنية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة اليرموك، ٢٠١٤.

[٨] عمر محمد الإبراهيم الخطايبة، دور النقابات المهنية في تعزيز الديمقراطية في الأردن، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الدراسات القانونية في جامعة عمان العربية، ٢٠١٠.

ثالثاً: الأبحاث

[٩] عبد الرحمن شحاته محمد، ٢٠٢٢، آليات العمل النقابي من المنظور التشريعي والسياسي المعاصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية تصدر عن جامعة قناة السويس، المجلد (١٣)، العدد.**(2)**

[١٠] عزة بوعيسى، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجاً، مجلة دفاتر السياسة والقانون تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة قاصدي مرباح، المجلد (١٣)، العدد.**(2)**

رابعاً: التشريعات

[١١] المادة (١٦) من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته لسنة ٢٠٢٢.

خامساً: المقالات

[١٢] إيهاب مجاهد، النقابات المهنية تقع في فخ دعوات مهنتها، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١٢/١٠، منشور على موقع**www.adoustour.com** ، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/١.

[١٣] حبيب أبو محفوظ، الحكومة تعدها خطوة إصلاحية تعديلات بنظام الموارد البشرية تقلق الأردنيين، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٧/٨، منشور على موقع **: www.aljazeera.net**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٤] عادل يعقوب الشمايلة، هل يحق للنقابات ممارسة السياسة؟، لا يوجد تاريخ نشر، منشور على موقع**www.ammonnews.net :**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/١.

[١٥] محمد الكيالي، التعديلات المقترحة على قانون التنفيذ تنتهك الدستور، تاريخ النشر: ٢٠٢١/١١/٦، منشور على موقع**www.alghad.com. :**

[١٦] محمد النجار، إضراب الأردن رسائل داخلية غاضبة لمن يهمه الأمر، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١٢/٧، منشور على موقع**www.aljazeera.net :**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٧] محمود الشرعان، غليان بالأردن بعد إقرار ضريبة الدخل هل تعود الاحتجاجات؟، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١١/٢٨، نشور على موقع **: www.aljazeera.net**، تاريخ الاطلاع:٢٠٢٤/٨/١.

[١٨] مقال منشور بلا مؤلف، الحكومة قررت سحب مشروعي قانون النقابات المهنية والجمعيات الخيرية، تاريخ النشر: ٢٠٠٨/١/٨، منشور على موقع **: www.kuna.net.kw**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[١٩] مقال منشور بلا مؤلف، النقابات المهنية تجدد رفضها لاتفاقية الغاز باعتامات في اربد، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١٢/٩، منشور على موقع **: www.sawaleif.com**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[٢٠] مقال منشور بلا مؤلف، عضو مجلس نقابة الصحفيين: الحكومة تريد قانون الجرائم الإلكترونية لحماية نفسها من النقد، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٧/١٧، منشور على موقع**www.almamlakat.com :**، تاريخ الاطلاع:٢٠٢٤/٨/٢.

[٢١] مقال منشور بلا مؤلف، ملك الأردن يصادق على قانون الجرائم الإلكترونية، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٨/١٢، منشور على موقع **: www.aljazeera.net**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/٢.

[٢٢] مقال بلا مؤلف، أسباب ضعف العمل النقابي، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١٢/١٠، منشور على موقع**www.magress.com :**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/١.

[٢٣] أسباب ضعف العمل النقابي، تاريخ النشر:٢٠١٨/١٢/١٠، منشور على موقع**www.magress.com :**، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٨/١.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.